

المؤلفة قلوبهم



د. طارق أحمد المنصوب

وكفلته كذلك، جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية، وبلادنا وقعتها جميعا والتزمت تطبيقها. وليس عيبا كذلك، أن يغير المراء انتماءه السياسي والحزبي لتغير قناعاته وتبدلها، وأن يختار الانتقال إلى هذا الحزب أو ذاك. لكن العيب كل العيب أن يكون هذا التغيير، وذاك التبديل لغاية رخيصة أو لغرض انتهازي غير مشروع، ما يلبث أن يكون سببا لانتقال آخر إلى وجهة أخرى، ومحطة جديدة تتغير تبعا لتغير المراحل والظروف.

أخيرا، لم يعد معيباً أن يراجع المؤتمر مسيرته الطويلة في الحكم سلبا وإيجابا، ويراجع أسلوبه في العمل الحزبي والسياسي، ويقيّم تجاربه في الشراكة الوطنية، ويعيد النظر في تحالفاته السياسية، ويحدد مكامن قوته، وأسباب ضعفه، ويعدل أدواته في الاستقطاب وفي العمل السياسي والتنظيمي، وأن يعتمد على من بقي ثابتا من قياداته وأعضائه المخلصين عوضا عن المنسولين على مبادئه (المؤلفة قلوبهم).

وليس خطأ أن يستفيد من تجارب باقي الأحزاب السياسية، ومن أساليبهم المستخدمة في اختيار الأعضاء واستقطابهم، وطرقهم في اختبار صدق الولاء الحزبي والتنظيمي، وتحديد أساليب الترقى الحزبي، والتصعيد إلى مستويات قيادية أو تنظيمية أعلى اعتمادا على معايير الكفاءة والولاء الوطني والتنظيمي والسياسي، والتقييم المستمر لأداء العضو، ومدى التزامه بحضور الاجتماعات التنظيمية، وامتناله للتعليمات الحزبية.. السياسية العمة لو أن القصد حقيقة هو التغيير. والسياسية الوطنية.

يجب تحديد

معايير لاختيار

القيادات المؤتمرية

إذ كثيراً ما أطلق بعض المؤتمريين هذه الصفة (أي المؤلفة قلوبهم) على كثير ممن التحقوا بصفوف المؤتمر من أعضاء وقيادات الأحزاب السياسية الأخرى، خلال سنوات الاستقطاب، وأثناء حمى التنافس الحزبي والسياسي والانتخابي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، إما طمعاً في منصب أو ترقية أو لأي هدف من الأهداف التي لا علاقة لها البتة بقناعاتهم السياسية، أو لإيمانهم بمبادئ التنظيم السياسي (المؤتمر) أو ببرنامجه.

وقد وجدوا - لأسباب موضوعية قد تكون مقبولة في حينها - كل الترحيب والتهليل والحقافة المبالغ بها من قيادات المؤتمر، حتى قبل أن يثبتوا بالدلائل الواضح صدق الانتماء أو حقيقة الولاء والالتزام الحزبي والسياسي، ودون أن يقدموا برهاناً واضحاً على جديتهم وتفانيهم في خدمة التنظيم، وتمثل قيمه ومبادئه في خدمة المواطن والوطن الأكبر (اليمن).

وما أكثر من تطبيق عليهم تلك الصفة، ممن انتفعوا من الانضمام إلى صفوف المؤتمر الشعبي العام، وتسلقوا بذلك أعلى المراتب الحزبية والوظيفية والإدارية دون كفاءة أو استحقاق، مع

وجود آخرين من أعضاء المؤتمر ممن يضاھونهم أو يوازوھم خبرة وكفاءة، وممن تنطبق عليهم شروط شغل تلك المناصب والوظائف. ثم ما أسرع خروجهم من صفوف المؤتمر والعودة إلى أحزابهم السابقة عند أول سانحة، لكن، بعد أن تحمل المؤتمر أوزارهم وأوزار أعمالهم وأخطائهم وخطيئاتهم، وبعد أن كانوا سببا في إشعال فتيل كثير من الأزمات التي حاقت بالوطن، والتي كادت تؤدي بالشروع الوطني للمؤتمر، وبالنظام السياسي برمته.

ليس عيباً، ولا محرماً أن يختار الفرد منا الانتماء إلى ما شاء من الأحزاب أو التنظيمات السياسية، وأن يختار منها ما يراه متفقاً مع رؤاه ومعتقداته ومبادئه وقيمه، أو ما يكون موافقاً لهواه ومحققاً لطموحاته، فهذا حقاً كفهله الدستور وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية

بتكبيله من خلال تكتيك المشترك.

اشتهر حركة «موج» بعد ١٩٩٤ م أو الوصول إلى ما يعرف الآن بالحرak يصبح بعد مدى شواهد من التاريخ وشواهد للتاريخ يقرأ من خلالها قراءة محايدة مجرد وعي وقائع أي طرف معني بتلك الشواهد والوقائع.

«موج» كانت للتثوير ضد الوحدة من الخارج والحرak لجئنا اضطراراً للتثوير من الداخل، وكان الاشتراكي لا وعي له أو علاقة بالخططين أو الخطوتين.

إذا المؤتمر الشعبي العام نجح قبل المظلة هي كحاوية للصراعات بتخفيض سقف عنفها فتموضع الصراعات اقليمياً في قضايا ومواقف تعني اليمن وتتصل بها كان عامل التصعيد المهم إلى حرب ١٩٩٤ م وكان العامل الأهم في تصعيد احتواء هذا التصعيد إلى الاستحالة، فاليمن اقليمياً وضعت بين خيارين فاما الأمر الواقع للانفصال أو الحرب.

المؤتمر الشعبي العام حقيقة ليس لديه قدرات لرفع الشعارات ودغدغة المشاعر ولا جيد فنون حملات التضييل والاستهداف، ولكنه الطرف المتميز بالواقعية في أفعاله السياسية وفي أساسيات خياراته السياسية وتفعيلها.

إذا توازنات الحرب الباردة وانعكاساتها في سياسات ومواقف الانتقال الإقليمية كانت تمكن كلا النظامين في صنعاء أو عدن من قدرة التعامل مع ذروات تصل إلى عدم وجود رؤىـس وعدم وجود من يقبل منصب أو وظيفة رئيس، فالحال بعد تحقق الوحدة اختلف داخليا وإقليمياً أو خارجيا.

فروسيا عانت من الفوضى منذ طيش يلتسين حتى مجئ بوتين الخبير والمتمرس واليمن لا تحتمل مثل ذلك المستوى من الفوضى في ظل الوحدة أو حين تفعيل التزويق والتشطير.

المؤتمر الشعبي العام إذا تغيرت أدواره ومهامه الأساسية والسياسية والواقعية بعد الوحدة كثيرا عما كان قبلها.

ولذلك ومع ما عمدت إليه فضائيات التأثير خلال محطة ٢٠١١ م وتنافعت اطراف وقوى وانتقال سياسية تماهت مع حملات استهداف المؤتمر لشطبه، كما توهمت وفي ظل حقيقة أن هذه المحطة هي من محطات الطرف المنتصر في الحرب الباردة في المنطقة- مع كل ذلك- إلا أن المؤتمر بتراكم نهجه وأدواره يظل واقع اليمن في حاجبة حيوية وكل من يتعاطى مع أزمات هذا الواقع وحملتها يظل في ذات الحاجة.

واقعية الأساس ووعي التأسيس للمؤتمر الشعبي العام ثم واقعية التعامل ووعي العمل والسياسات التي يسير فيها يجعله أقوى في محطات تكالب وقوبا في محطة شطط وشطب كما في بلدان أخرى.

الجهة القومية جاءت لتحكم وتنفرد بالحكم، ولذلك اقصدت وصفت ونفت جبهة التحرير، والاخوان كان هدفهم، وظل الحكم وقد أرادوا الزعيم علي عبدالله صالح حاكما لهم وبهم كما البشير وذلك ما فرضوه جزئى لخال ثلاثة عقود حتى وهم خارج الشراكة، ولكن في اطار توزيع المسؤوليات على اطراف سياسية. المؤتمر لم يأت ولم يؤسس ويشهر ليحكم وليقضي أو يصفى الآخر، وإنما جاء ليعطي الاتزان لمعادلة الحكم والتوازن للحكم وأداء النظام جاء ليستوعب الآخر ويستشيريه وبشركه وليس ليصارعه أو يقصيه.

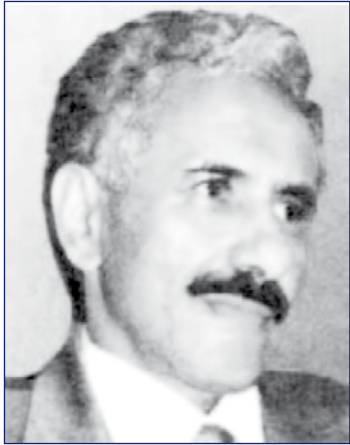
المؤتمر ومنذ اشتهاره مثل وعي التغيير ووعي الاستقراء والاستشراف للمتغيرات، والأحزاب السياسية التي اساسها وسياساتها واعية وفي تفعيلها تغليب الوعي على الصراع هي الباقية وستظل فوق التغيرات والمتغيرات وأي اخطاء لها قابلة للعلاج تحت هذا السقف الأساسي السياسي.



عبد الجبار سعد

يكون هو حزب الأحزاب كما كان أول مرة .

على أن هذا الشتات ظل يوسع الهوة بين اطراف العمل السياسي حتى دخلنا في حرب ٩٤ م ومن بعدها حروب صعدة ومن بعدها كل الازمات التي انتهت بماسي عام ٢٠١١م التي لم نستطع الخروج منها ويبدو أننا سنظل مرتهنين لنتائجها الى امد غير قريب حتى مع وجود المبادرة الخليجية والحديث عن الحوار وغيرها .



مطهر الاشموري

فالأطراف الأخرى حسب أجواء أو أهواء باتت تستهدفه كأرضية للوحدة أو تستهدف الوحدة كأرضية للمؤتمر وإذا وقفنا أمام محطة ٢٠١١م وموقف الاخوان «الاصلاح» من أسلمة الدستور فإن موقف الاخوان الرافض للوحدة من خلال رفض دستور دولة الوحدة يصبح مسألة مضحكة ولا يصدق أن الاخوان في محطة ٢٠١١م مارسوا ذلك الموقف. إذا توقفنا الآن في محطة ٢٠١٢م أمام الاشتراكي فهو من صعد إلى حرب ١٩٩٤م بغض النظر عن معالجات الاعتذار المطروحة، ولكن الأهم ربطاً بذلك هو أن يضع حزب وبمستوى الاشتراكي في التجربة الطويلة قرابة العقدين وهو لا يدري ماذا يريد فيما كان بمقدوره قدرات تحقق له وللواقع مكاسب دون أن يعطي للآخر أو يتعامل معه بأكثر مما مورش وتم في الواقع وكأمر واقع.

إذا الخيار الأممي كان اضطراراً جمد الاشتراكي كنظام، وانفتاحه الجزئي استنزفته الصراعات كدما ودمار فسار في خيار تجמיד وجود جديد بعد انتهاء محطة ١٩٩٤م من خلال تمليك «قيادات الخارج» قراره وإرادته.

لتأكيد هذه الحقيقة على حياة ومسار الاشتراكي فلنا

جاء المؤتمر ليستوعب الآخر وليس لإقصائه

استرجاع موقفه المقاطع لانتخابات ١٩٩٧م حيث برر ذلك بأنه حتى لا يعطي المشروعية للنظام.

والنظام استمر والمقاطعة لم تعطل مشروعيته، وهكذا فقيادات الخارج ثم الاخوان من خلال إنشاء كتتل المشترك كبلا الاشتراكي إلى مستوى من الجمود، ومثل ذلك اضاف تعقيدا واضراا في الواقع وللواقع، ولكن الاشتراكي بفقدانه الديناميكية والمنافرة الخلاقة والحوار وبسقف مرونات ايجابي أحال هذا الجمود والتجميد إلى اضرار بالاشتراكي ذاته.

لايد من تعاطي هذه الاطراف للمقارنة أو المقاربة للمؤتمر المظلة قبل الوحدة والمؤتمر الطرف بعدها لأننا حين نستقرئ تجربة ومسار المؤتمر بعد الوحدة نقول إنه كان يحتاج لتحالف أو اشراكه في الحكم بعد العام ٢٠٠٠م أو ٢٠٠١م، ويكون أخطأ أن لم يسر في مثل ذلك أو رفضه، ولكن الاشتراكي لم يسع لذلك، ولم يكن قادراً حتى حين يضطر لطرح تكتيك أو مناورة بسبب قيادات الخارج، والاخوان اكملوا المهمة

فتفاقم الصراعات هو الذي أجبر النظام في صنعاء على اتفاق إنهاء القتال مع الملكيين وذلك يعني الانتقال من التبعية لمصر إلى واقعية تبعية للسعودية، كما اضطرت الجبهة القومية ان تسير للخيار الشيوعي الأممي كتحالف مصري مع السوفييت وحلف وارسو.

وهذا ما أذكى وأجج الحروب الشطرية كصراع على الحكم إضافة إلى صراع داخل كل شطر بل حتى بين أجنحة طرف كما في الحزب الاشتراكي وذلك ما يقدمه مشهد مقتل ثلاثة رؤساء يمينيين في عام واحد.

ولهذا فإنه إذا كانت المهمة الأولى للزعيم علي عبدالله صالح حين مجئته كرئيس هي مواجهة وإيقاف الزحف لتوحيد اليمن شيوعيا بالقوة، فالنجاح في هذه المهمة اضاف تعقيدات في الصراع على الحكم أفضت إلى خطر على الحكم أو النظام في صنعاء أكبر وأشد من خطر الزحف الشيوعي يتمثل في طرف «الاخوان المسلمين» وذلك ما جعل الرئيس علي عبدالله صالح يقبل بثمان غير مسبوق لا يقبل به حاكم أو نظام وهو تسليمهم التربية والتعليم بـ«القرار السيادي».

الثقل الذي بات عليه «الاخوان» واقعيًا وشعبيًا ثم محاولة الانقلاب الناصري ١٩٧٩م دفعت إلى تفكير مبكر وغير مسبوق في ذلك الزمن في حلول أو إصلاحات سياسية تركز على القبول بالآخر والشراكة معه بدلاً من تطرف وحدة الصراع مع الآخر.

وعند نتتبع تشكيل لجنة الحوار الوطني من مختلف اطراف العمل السياسي آنذاك وصياغتها لمشتراك الميثاق الوطني واشهار المؤتمر الشعبي العام فإننا نتساءل ما إذا كان الهدف من ذلك الحللة والتخفيف لواقع صراعات في الواقع، أم الوصول إلى تنظيم سياسي هو المؤتمر الشعبي العام.

إذا الدافع كتفكير كان لحللة وتخفيف الصراعات فإن هذا التفكير بات فكرة نافذة في الواقع وفكر المؤتمر الشعبي جاء أصلاً من تفكير مدونات سياسية وواقعية بما جعله مظلة ديمقراطية سبق عصره ومثل مستوى حقيقيا من الديمقراطية بتفصيل ومصداقية سبقت الدول العربية ودول المنطقة وبما لا ينكر آنذاك أو الآن.

ولهذا فالمؤتمر حين كان دوره المظلة قبل الوحدة نجح أكثر في تخفيف الصراعات حتى في ظل مستوى أقل من التطرف من الاخوان «الإصلاح» وبالذات في استهداف الصحفيين والمفكرين والاستخدام المتطرف لمنابر المساجد وفي تفعيل مد مذمبي في ظل واقع ووقّع الجهاد في أفغانستان.

المؤتمر بعد تحقيق الوحدة وفي إطار التعددية العلنية تحول إلى طرف في الواقع ولم يعد مظلة، وبقدر ما كان المؤتمر أرضية تحققت عليها الوحدة

< قامت فكرة المؤتمر الشعبي العام على قاعدة اللاحزبية التي كان الدستور يحرمها ويجرمها فأراد واضعو مشروع المؤتمر أن يجمعوا كل أطراف المجتمع في تنظيم واحد يمكنهم من خلاله ممارسة أدوارهم السياسية بشكل مفتوح وبعيدا عن السرية والتخفي .

ولقد شارك في هذا المشروع الكبير كل أطراف المجتمع من يساريين وإسلاميين وقوميين ومستقلين ووضعت وثيقته الأساسية (الميثاق الوطني) بمشاركة الجميع.

لقد جمع المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه وتحت مظلته كل ممثلي الأحزاب الذين كانوا يتواجدون بصفاتهم الشخصية والحزبية داخل الإطار الذي لم يحرم الجميع حق المشاركة السياسية في كل قضايا الوطن وبفضل هذه التشكيلة المتعددة وجدنا أن الدولة وتنظيمها السياسي الجامع فتح كل النوافذ لحوار كل الاتجاهات العلمانية التي اجتمع في آخر مؤتمر له قبل الوحدة ممثلون من الأحزاب الاشتراكية والقومية والوطنية المختلفة من جميع بقاع العالم .

وبفضل هذه التشكيلة- أيضاً- حسمت كثيراً من مشاكل اليمن ومنها الحرب التي كانت مشتتة في كثير من المناطق الوسطى والجنوبية ضد الدولة في الشمال وبدعم الشطر اليمني الآخر ودول اقليمية وعالمية .